تطـــوّر الدين العام الداخلي في ليبيا وتأثيره علي الاستثمار الخاص بالإشارة إلى التجربة المصرية خلال الفترة (1990-2015)

د. أحمد عبدالله الصويعي عون ـ قسم الاقتصاد ـ
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الجفارة

الملخّـــــــص :

هـــــدفت هذه الدراســـة إلى توصيف مشــكلة الدّين العام الداخلي خلال الفترة (1990-2015) كم هدفت إلى التعرف إلى مدى تأثير الدين العام الداخلي علي النشاط الاقتصادي متمثلاً بحجم الاستثمار الخاص والناتج المحلي الإجمالي، وتناولت الدراسة التطوّر في عجز الموازنة العامة في ليبيا إلى ظهور صور جديدة من الدّين العام حيث ظهر لأول مرة بند (تسهيلات أخرى للخزانة العامة) في بداية الدراسة بمبلغ ، وطيلة الفترة الممتدة من (1990-2015) وتزايدت قيمة هذا البند بمعدلات متفاوتة محدثة بذلك زيادة مستمرة ومتراكمة في إجمالي الدين العام ، وهذه الزيادة المستمرة في الدين العام قابلها تذبذب بين الزيادة والنقص في الناتج المحلي الإجمالي، الأمــر الذي جعل نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وصل إلي نحو42,3 % لعام 1990، وكمتوسط للفترة الدراسة بنحو 19.2% وهي نسبة منخفضة، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل الدين العام في ليبيا بلغت 7% عام 1990 وبعد ذلك انخفضت لتصل إلي الصفر عام 2004 ثم عادت هذه النسبة بارتفاع في عام 2014 بنحو% 15.3 ، كما توصلت الدراسة إلى أن الدين العام الداخلي في بعض السنوات ينمو بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وهي قليلة، ثم نجد في سنوات أخرى حدث أن نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تزيد عن معدلات الدين العام الداخلي وهي في سنوات كثيرة .

ونستخلص من ذلك أن الأعباء المالية تنتقل للأجيال المقبلة مما يترتب عليه آثار تحويلية بين دافعي الضرائب وحاملي السندات ، وتتضح خطورة هذا الأثر في احتمال تراجع قدرة الدولة في مجال الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة على سبيل المثال ، ويتوقّف أثر توزيع عبء الدين العام المحلي عبر الأجيال على الاستخدام الدين العام المحلي في الاستهلاك أم الاستثمار

المقدمـــــــــــــة:

تعد قضية الدين العام من أهم القضايا التي لها تأثير مباشر علي اقتصاديات

الدول ، ومستوي معيشة أبنائها ومستقبل الأجيال القادمة فهي تتطلب توفير الموارد الحكومية اللازمة لذلك من ميزانيتها ومن ثم فإنها تشكل جزءاً مهماً من إدارة الدين الحكومي ، والموازنة العامة ، وإدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي.

وتعتبر مشكلة إيجاد مصادر التمويل الدولة، وتوفير الإيرادات اللازمة لتغطية الإنفاق العام من أهم المشاكل التي تحاول جميع الدول التغلب عليها حتى تتمكن من أداء وواجباتها اتجاه مواطنيها، وتنوع مصادر الإيرادات العامة من دولة إلى أخرى، فبعض الدول لدية مصادر من موارد طبيعية، ويحاولون دائماً تنميتها حتى لا تتعرض للنضوب، وتعمل الدولة على تنويع مصادر دخلها وإيراداتها حتى لا تتعرض لمشاكل نقص التمويل النفقات و حيث يقوم الاستثمار بدور رئيسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، ويؤدي التغير في الاستثمار إلى تغييرات مضاعفة في الدخل القومي والتوظف، كما يحدد الاستثمار سرعة النمو الاقتصادي للمجتمع وذلك لأن اتجاه هذا النمو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتكوين رأس المال، والذي يتحدد بدوره بالاستثمار. (1) ، كما أن الاستثمارات الإضافية تعني زيادة تشغيل العمالة و الآلات، ويعني الاستثمار إذن تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل على زيادة الطاقات الإنتاجية لاحقا ، ولا تتجسد هذه العملية من خلال الإنفاق الجاري على الأصول، أو الإضافة إلى المخزون، فكلاهما يعتبر استثماراً، ويعتبر الطلب على الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعلي والإنفاق الكلي، وبالتالي يعتبر أحد محددات الدخل القومي والإنتاج والتشغيل، وقد أثبتت الكثير من الدراسات الاقتصادية أن أهم عامل يكمن وراء التقلبات الدورية هو الاستثمار الذي يقصد به "تلك الأصول التي لا تستخدم مباشرة في إشباع الحاجات، بل في إنتاج أموال أخرى، استهلاكاً وإنتاجا" حيث يشكل أهميته من أنه يشكل نسبة 20,15% تقريباً من الدخل القومي ويلعب دوراً هاماً في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتشغيل في الدول المتخلفة.

مشـــــــكلة الدراسة:

تســـعى الدراسة للإجابة على سؤال رئيسي حـــول ظاهـــرة تطور الدين العام المحلي وما يترتب علية من تزايد مستمر في الأعباء المالية والاقتصادية الأمر الذي يؤثر علي أوجه الإنفاق اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، ويعزي هذا الاهتمام إلى اتجاه العجز في الموازنات العامة للتزايد في معظم الدول ، ووصول إلى مستويات خطيرة أصبحت تهدد الاستقرار المالي والنقدي للدولة ، الأمر الذي نتج عنه زيادة الدين العام وزيادة أعباء خدمته ،مما أدي إلي ظهور مشكلات كبيرة علي مستوي العالم ، ففي التسعينيات شهد الاقتصاد الليبي عجزا شديدا في الموازنة العامة للدولة

بلغت قيمة 3928.1 مليون دينار عام 1990، وكان بعد ذلك في تزايد مستمرا بنسب متفاوتة ، مما ترتب علية ارتفاع في مستوي الدين العام الداخلي من 4180 مليون دينار عام 1991 إلي 6184.1 مليون دينار عام 2003 .

فروض الدراسة:

1- إن نسب الدين العام المحلي إلي الناتج المحلي الإجمالي وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها ووفقا للمعاهدة ماستريخت والتي تنص على ألا تتجاوز تلك النسبة 60%، حتى يمكن القول إن الدين العام المحلي يتحرك في حدود أمنة،

2- إن الدين العام المحلي له آثار سلبية علي الاقتصاد الليبي.

في الحاضر والمستقبل.

أهداف الدراســـــة :

1- دراسة الأوضاع الاقتصادية لليبيا في ظل السياسات المالية المتبعة وارتباط ذلك بالدين العام الداخلي

2- توصيف مشكلة الدين العام الداخلي خلال الفترة (1990-2015)

3- مدي تأثير الدين العام الداخلي علي النشاط الاقتصادي متمثلاً بحجم الاستثمار الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى تزايد حجم الدين العام الداخلي عاما بعد عام وهذا باعتباره أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ولتحقيق أهداف وبرامج التنمية الاقتصادية وبالتالي العمل علي زيادة الآثار الإيجابية المترتبة علي الدين العام الداخلي في ليبيا والتقليل الآثار السلبية والعمل علي زيادة معدلات التنمية الاقتصادية بالزيادة في حجم الاستثمار وإدارة الدين العام بطريقة تؤدي إلي خفض التضخم وخفض معدلات الديون وتقيم قدرة الدولة في سداد الديون

منهجية الدراســـة:

تعتمد الدراسة في منهج البحث على ما يلي:

المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال الاعتماد على تجميع البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة المتمثلة في المراجع والأبحاث والدوريات والتقارير والنشرات وأوراق العمل.

المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من أجل التعرف على مفهوم تطور الدين العام الداخلي وتحليل تطور البيانات والمعلومات المرتبطة بالدين العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي.

حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى التالي:

1- الحدود الزمنية : تم اختيار هذه الفترة الزمنية للدراسة منذ عام 1990 حتي 2015 وذلك لأن عام 1990 شهد بداية تزايد الدين العام الداخلي ومع بداية استخدام السياسة المالية الانكماشية من خلال تثبيت المرتبات والأجور في القطاع العام وفي إطار القانون رقم 15 لعام 1981 مروراً ببرنامج دعم القطاع الخاص بالسماح له بدخول مجالات كانت حكراً على القطاع العام وتنتهي فترة الدراسة عام 2015 وهي أخر سنة توفرت فيها بيانات فعلية عن الموازنة العامة للدولة اللازمة لعملية التحليل.

2- الحدود المكانية: اهتمت الدراسة ببيانات الاقتصادي الليبي بصفة أساسية ، مع الإشارة إلي تطور الدين العام الداخلي ومدي تأثيره علي الاستثمار الخاص, أيضا مع الاشارة الي التجربة المصرية.

المبحث الأول : تطور حجم الدين العام المحلى والاستثمار الخاص للاقتصاد الليبي والمبحث الثاني : التجربة المصرية في مجال الدين والاستثمار الخاص

المبحث الأول ـ تطور حجم الدين العام المحلى والاستثمار الخاص للاقتصاد الليبي:

المطلب الأول ـ تطـــوّر الدّين العام المحلـــــي:

بشكل عام يحدث العجز بالموازنة العامة مع التزايد المستمر والطبيعي في حجم الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وعدم مواكبة الإيرادات العامة لهذا التزايد، وينشأ الدين العام عندما تحتاج الدولة الي الاقتراض مبالغ نقدية تستكمل بها إيراداتها العادية من الضرائب ورسوم ، كي تتمكن من تغطية النفقات العامة المطلوبة ،وفي المقابل تصدر الخزانة العامة في الدولة سنداتها فتبيعها للأفراد إذا سمح لهم بالاكتتاب- أو إلي المصرف المركزي إذا خشيت الدولة من عدم إقدام الإفراد علي الاكتتاب في القرض العام، وبالنسبة للدين العام المحلي فانه يمكن النظر إلية بأحد مفهومين ،**أولهما:** فهو يري إن الدين العام المحلي يتكون من الدين المحلي المستحق علي الحكومة من خلال إصدار الأوراق المالية واذونات الخزانة العامة بالإضافة إلى اقتراضها من الجهاز المصرفي وبنك الاستثمار القومي فإن ذلك يمثل مفهوما ضيقا للدين العام المحلي.

ثانيهما : يــرى أن الدين العام المحلي يتكون من الدين المحلي المستحق علي الحكومة والدين المحلي المستحق علي الهيئات الاقتصادية العامة، والدين المحلي المستحق علي بنك الاستثمار القومي. (2)، ويعكس التزايد في حجم الدين العام المحلي توسع الحكومة في إصدار أذون الخزانة لفترة طويلة. (3)

جدول رقم (1) تطور الدين العام المحلي و نصيب الفرد من الدين العام المحلي و الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2015)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو	مجموع الدين العام	معدل النمو	عدد السكان	نسبة الدين الي الناتج المحلي %	نصيب الفرد من الدين العام	نصيب الفرد من الناتج المحلي
1990	9284.5	16.8	3928.1	7	4.3897.739	42,3	894	2.115
1991	10612.5	14.3	4180.0	6.4	4.398.638	39,3	952	2.412
1992	10789	1.6	4244.2	1.5	4.417.527	39,3	960	2.442
1993	11353.5	5.2	3469.2	(18.2)	4.419.638	30,5	785	2.569
1994	9913.5	(12.6)	4403.3	26.9	4.412.000	44,4	997	2.246
1995	10672.3	7.6	5180.3	116.6	4.413.000	48,5	1.173	2.418
1996	12327.3	15.5	5024.2	(3)	4.422.00	40,7	1.136	2.787
1997	13800.5	11.9	5156.9	2.6	4.433.000	37,3	1.163	3.113
1998	12610.6	(8.6)	5827.2	12.9	4.439.000	46,2	1.312	2.840
1999	14075.2	11.6	5070.1	(12.9)	4.669.000	36	1.085	3.014
2000	17620.2	25.1	5320.8	4.9	4.746.000	30,1	1.120	3.712
2001	21618.7	22.7	6181.2	16.1	4.847.000	28,5	1.275	4.460
2002	30330.5	40.3	6181.8	0.009	4.937.000	20,3	1.251	6.143
2003	37360.7	23.2	6184.1	0.03	5.089.00	16,5	1.215	7.341
2004	48105.4	28.8	(100)	(100)	5.188.00	0.0	0.0	9.272
2005	66450.7	38.1	0.0	0.0	5.198.00	0.0	0.0	12.783
2006	80729.9	21.5	0.0	0.0	5.298.152	0.0	0.0	14.941
2007	89260.3	10.6	0.0	0.0	5.403.00	0.0	0.0	16.255
2008	105728.4	18.4	0.0	0.0	5.491.00	0.0	0.0	18.947
2009	862883.6	(18.4)	0.0	0.0	5.580.00	0.0	0.0	14.145
2010	102538.2	18.8	0.0	0.0	6.100.00	0.0	0.0	16.474
2011	49684.9	(.51)	2023.6	-	6.224.00	4,7	325	7.826
2012	117674.9	136	0.0	(100)	6.348.00	0,0	0.0	18.505
2013	57952.7	50.7	7906.5	-	6.359.00	12,1	1.243	9.113
2014	37432.7	(40.7)	8564.3	15.3	6.367.00	14,2	1.263	6.332.5
2015	26552.7	(36.6)	9765.8	32.2	6.523.00	15,8	1.345	6.785.1
		م. الناتج = 9.7		م-م-ن=27.19؟%			م-نصيب الفرد من الدين=10.9%	م-نصيب الفرد من الناتج=12.80%

المصدر:- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمعرفية خلال الفترة 1966 – 2000 أدارة البحوث والإحصاء، اصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي، 1971 – 2000، جدول رقم 4 ، ص ص 3، 4.

- مصرف ليبيا المركزي الإحصائيات النقدية والمالية خلال الفترة 2000 – 2010، ادارة البحوث والإحصاء، اصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي، جدول رقم 5، ص ص 5، 6، 7.

وبالنظر إلى معدل نمو الدين العام المحلي من سنه لأخـرى نجد أنه في التزايد والتناقص من سنة لأخرى .(4)

ـ فقد بلغ معدل نمو الدين العام المحلي عام 1990 حولي 7% ثم تذبذب هذا المعدل وا وصل إلي 26.9% عام 1994 ثم ارتفع حتي وصل إلي 116.6% في عام 1995 ثم تناقص بعد ذلك حتي بلغ الصفر في عام 2004,واستمر هذا حتي عام 2011, ثم ظهر الدين المحلي من جديد في عام 2014 , فكان معدل النمو للدين المحلي حوالي 15.3% .

ـ أدت التطور في عجز الموازنة العامة في ليبيا إلي ظهور صور جديدة من الدين العام حيث ظهر بند (تسهيلات أخرى للخزانة العامة) وطيلة الفترة الممتدة من (1990-2015) تزايدت قيمة هذا البند بمعدلات متفاوتة محدثة بذلك زيادة مستمرة ومتراكمة في إجمالي الدين العام، وهذه الزيادة المستمرة في الدين العام قابلها تذبذب بين الزيادة والنقص في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل نسبة هذا الدين الي الناتج المحلي الإجمالي وصل إلي نحو 49% لعام 1990، وكمتوسط للفترة الدراسة بنحو 19.2% وهي نسبة منخفضة. (5)

ـ إن نسبة معدل النمو الدين العام إلي الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بلغت 9.7% كمتوسط لفترة الدراسة,

- أما معدل النمو الدين المحلي فكان بالنسبة 19.27 % كمتوسط لفترة الدراسة .

بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2011، نحو 2023،6 مليون دينار والذي يمثل رصيد السلفة المؤقتة التي تمنح للخزانة العامة لتمويل الباب الأول بالموازنة العامة، حيث جرت العادة إن تتم تسوية رصيد هذه السلفة قبل نهاية السنة المالية، إلا أن الظروف الاقتصادية والمالية التي شهدتها ليبيا خلال العام 2011 بسبب اندلاع ثورة 17 فبربر أدت إلي انخفاض إيرادات الموازنة العامة وبالتالي تحقيق العجز في الموازنة ترتب عليه ظهور دين عام علي الخزانة العامة للمرة الأولي منذ عام 2004 الذي تمت فيه تسوية رصيد الدين العام المحلي المصرفي.(6)

ـ يتضح من الجدول رقم (1) – أيضا- إن نصيب الفرد من الدين العام المحلي قد أرتفع في عقد التسعينيات واستمرت هذه النسبة حتى عام 2003 ،فكان نصيب الفرد 894 دينار في عام 1990 وبعد ذلك ارتفع ليصل إلي 1.120 دينار في عام 2000 ثم بدأ بانخفاض ليصل 325 دينار في عام 2011، ثم يرتفع من جديد في عام 2015

ليصل إلى 1.345 دينار وقد بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الدين العام المحلي 9.9% خلال فترة الدراسة وهو معدل منخفض يشير الي ان العبء الملقي علي الأجيال القادمة خفيف.

- وبمقارنة نسب الدين العام المحلي إلي الناتج المحلي الإجمالي وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها وفقا للمعاهدة ماستريخت والتي تنص علي إلا تتجاوز تلك النسبة 60%،حتي يمكن القول إن الدين العام المحلي يتحرك في حدود أمنة، فبهذا نجد إن الدين العام المحلي في ليبيا يتحرك في حدود أمنة وبنسبة متوسط معدل النمو الدين العام بنحو 19.27%

- وهذا يؤكد صحة الفرض الأول بان نسبة العجز للميزانية / الناتج المحلي الإجمالي عند مستوي مقبول بجانب استقرار الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (1) نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2015)

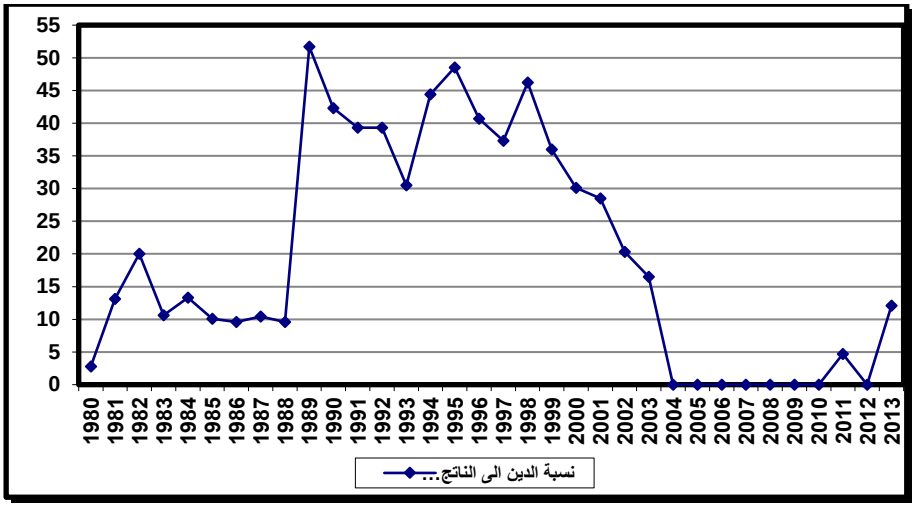

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (1).

المطلب الثاني ـ تطور حجم الاستثمار لقطاع الخاص للاقتصاد الليبي :

إن نشأة القطاع بدأت في القرن العشرين، وأضحي سمة مميزة من مميزات وذلك كمؤسسات إنتاجية استثمارية خدمية تراعى بجانب أهدافها الاقتصادية أهدافاً أخرى اجتماعية، ولقد تميزت هياكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القرن الماضي بقيادة القطاع العام وخصوصاً في الدول النامية، وظل القطاع العام يمثل الأمل والرجاء لجميع دول العالم، ولقد ارتبط القطاع العام بقضية محورية أساسية تتمثل في دور الدولة في عملية البناء الوطني المستقل، أي دورة كآلية فعالة لتحقيق استراتيجيات هذه الدول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذلك في بناء المشروعات التي يعجز

القطاع الخاص عن القيام به. (7) ، ولا يختلف الوضع في ليبيا عن الدول العربية، حيث لعب القطاع العام دوراً أكبر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها خلال العقود الثلاثة الماضية.(8) ، فإن القطاع الخاص لم يكن له دور كبير في بعض المجالات الأنشطة الاقتصادية، وبالأخص في القطاع الصناعي وحتى في السبعينات قبل سيطرة الدولة على أغلب المجالات فكان دور القطاع الخاص أكثر وضوحاً في قطاع التجارة والنشاطات الخدمية والحرفية والزراعية الصغيرة، وبالتالي يمكن تتبع ضعف دور القطاع الخاص وحصره في الأسباب التالية:

ـ انخفاض السيولة لدى هذا القطاع.

ـ عدم وجود الخبرة الكافية لدى هذا القطاع في إقامة المشروعات الكبيرة.

ـ حاجة هذا القطاع إلى تأكيد دورة من الناحية التشريعية.

عدم ملائمة التشريعات القائمة لنموه، حيث كانت أغلب التشريعات في فترة قصيرة تهدف إلى نمو القطاع العام والحد من القطاع الخاص. (9) ، ونتيجة لكبر حجم القطاع العام في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية والتوزيعية، وسوء الإدارة والتنظيم في هذا القطاع إدارياً وفنياً ومالياً، وابتعاده عن حسن الأداء والانضباط في تسيير واستغلال موارده . إضافة إلى التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة، ولهذا الأسباب تغير إلى حد ما دور الدولة وموقعها من الاقتصاد، وتقلصت مجالات تدخلها المعتادة وتنامي دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية .(10)، وسوف نتناول تطور حجم الاستثمارات بين اجمالي الاستثمار والقطاع الخاص في ليبيا من خلال توزيع الاستثمار الخاص ونسبته الي اجمالي الاستثمار المحلي.

1- توزيع الاستثمارات بين الاستثمار المحلى الإجمالي واستثمار القطاع الخاص:

جدول رقم (2) تطور الاستثمارات بين الاستثمار المحلى الإجمالي واستثمار القطاع الخاص في ليبيا خلال الفترة من (1990 – 2015) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	عدد السكان	الاستثمار الخاص	الاستثمار الإجمالي	% الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار
1990	9284.5	4.3897.739	433.3	1135.3	38.2
1991	10612.5	4.398.638	311.0	1034.3	30.1
1992	10789	4.417.527	399.3	1007.8	39.6
1993	11353.5	4.419.638	185.9	1503.7	31.4
1994	9913.5	4.412.000	204.6	1622.4	28.7
1995	10672.3	4.413.000	220.7	1244.6	40.8
1996	12327.3	4.422.00	249.9	1639.7	27.4

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	عدد السكان	الاستثمار الخاص	الاستثمار الإجمالي	% الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار
1997	13800.5	4.433.000	241.3	1684.5	20.4
1998	12610.6	4.439.000	259.1	1396.6	30.6
1999	14075.2	4.669.000	281.1	1536	26.1
2000	17620.2	4.746.000	369.2	2281.2	19.3
2001	21618.7	4.847.000	985.6	6688.5	39.0
2002	30330.5	4.937.000	1737.6	9707.6	31.9
2003	37360.7	5.089.00	1815.2	6973.9	41.8
2004	48105.4	5.188.00	1933.6	10682.7	18.1
2005	66450.7	5.198.00	2186.3	13331.3	26.8
2006	80729.9	5.298.152	2569.3	14515.6	17.7
2007	89260.3	5.403.00	11890	28883	41.2
2008	105728.4	5.491.00	11874.8	34114.8	34.8
2009	862883.6	5.580.00	17235.5	40677.5	41.4
2010	102538.2	6.100.00	18235.5	42513.5	42.9
2011	49684.9	6.224.00	15393.0	33959.5	45.3
2012	117674.9	6.348.00	7354.6	20429.4	36.0
2013	57952.7	6.359.00	147.2	8705.3	1.7
2014	37432.7	6.367.00	122.9	6465.7	1.2
2015	26552.7	6.523.00	169.9	8976.4	1.6

المصدر: الدار الليبية، ليبيا الثورة في 30 عاماً، 1999.

من الجدول رقم (2) نلاحظ ما يلي:

في عام 1990 كان إجمالي الاستثمار يقدر 1622.4 مليون دينار وكان نصيب القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات بمبلغ يقدر بحوالي433.3 مليون دينار.

في عام 2000 كان إجمالي الاستثمارات تقدر بمبلغ 17620.2 مليون دينار وكان نصيب القطاع الخاص بمبلغ 369.2 مليون دينار وبنسبة 19.3% من إجمالي الاستثمارات.

وبالنظر إلى نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار نجد أن الاستثمارات الخاصة قد تزايدت بنسب أكبر منذ عام 2007، فكانت النسبة نحو 41.2% من إجمالي الاستثمارات، وفى عام 2010 ارتفعت هذه النسبة إلى 42.9% من إجمالي الاستثمارات المنفذة، وهكذا استمرت هذه النسب في الارتفاع حتى عام 2011, ثم انخفضت هذه النسب من جديد فكانت النسبة بنحو 1.7 , 1.2 , 1.6 علي التولي حتي

نهاية فترة الدراسة , مما سبق نلاحظ انخفاض حجم الاستثمار الخاص مقارنة بحجم إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد الليبي، هذا يؤدي إلى انخفاض في مستوى تراكم رأس المال وانخفاض مستوى الاستثمار.(11) ، وهذا ما يشير إلى أن فرص ومجالات الاستثمار المتاحة في الاقتصاد الليبي محدودة نتيجة لانخفاض القوة الشرائية والدخول، نتيجة لانخفاض الإنتاجية بما يؤدي إلى انخفاض الدخول ومن ثم انخفاض الادخار وانخفاض الاستثمار وفرصة المتاحة ، وتتضح خطورة هذا الأثر في احتمال تراجع قدرة الدولة في مجال الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة علي سبيل المثال ، ويتوقف أثر توزيع عبء الدين العام المحلي . (12) ، عبر الأجيال علي الاستخدام الدين العام المحلي في الاستهلاك أم الاستثمار، وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني بأن الدين العام المحلي له آثار سلبية علي الاقتصاد الليبي.

أ- معامل التحديد لاختبار الانحدار : لمدى تأثير تطور الدين العام الداخلي في زيادة حجم الاستثمار الخاص في (ليبيا)

جدول رقم (3)

المتغيرات	معاملات الانحدار	قيمة بيتا	قيمة ت	المعنوية	R*	معامل التحديد R^2	قيمة ف	المعنوية
الثابت	5411.196	--	4.339	0.001	0.432	0.186	7.324	0.01
الدين العامة الداخلي	0.926-	-0.432	-2.706	0.01				

من الجداول السابقة يتبين التالي

- وجود علاقة ارتباطية تأثيرية بين تطور الدين العام الداخلي، والاستثمار الخاص بليبيا بمعامل ارتباط (R) بنسبة (0.432).

-ويحددها معامل التحديد R^2 (0.186) لتأثير تطور الدين العام الداخلي علي الاستثمار الخاص بليبيا وكان بنسبة (19%)

أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

*R = معامل الارتباط: معامل الارتباط لتحديد نوع وقوة العلاقة بين متغيرين.

المبحث الثانـــــي : التجربة المصرية :

المطلب الأول: تطور الدين العام الداخلي في مصر:

لقد قامت مصر منذ عهد الاستقلال بإتباع سياسات قوية لتنشيط الاقتصاد، وكانت الرغبة في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ظاهرة في سياسات الحكومة، ونتيجة لذلك عانت مصر من عجز الموازنة العامة لفترات طويلة، ولتمويل هذا العجز كانت الحكومة في حاجة لإيجاد التمويل اللازم، والذى كان من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي (13) ، وسوف نتناول حجم الدين الداخلي وعلاقته بتطور حجم الاستثمارات القطاع الخاص علي النحو التالي:

1-حجم الدين العام الداخلي: الجدول التالي يوضح تطور حجم الدين العام الداخلي في مصر

جدول رقم (4) تطور الدين العام الداخلي ومتوسط نصيب الفرد من الدين الداخلي ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي في مصر خلال الفترة (1990 – 2015) مليون جنيه

السنة	الناتج المحلى الإجمالي	الدين العام الداخلي	معدل النمو	عدد السكان	نسبة الدين إلى الناتج المحلى	نصيب الفرد من الدين الداخلي
1990	112.500	97.123	28.4	54.170	86.3	1792
1991	139.100	105.996	9.1	55.296	76.2	1916
1992	157.300	113.688	7.2	56.323	72.2	2018
1993	175.000	125.813	10.6	57.540	71.9	1975
1994	204.000	136.446	8.4	58.765	67.2	2321
1995	229.415	151.002	10.6	59.699	65.8	2529
1996	296.300	171.622	13.6	60.726	66.9	2826
1997	287.420	188.615	9.9	61.340	65.6	3074
1998	307.600	216.989	15	62.640	70.5	3464
1999	340.130	245.523	13.1	63.972	72.2	3837
2000	358.700	290.777	18.4	65.300	81	4452
2001	378.900	329.800	13.4	66.630	87	4949
2002	417.000	370.619	12.4	67.970	88.8	5452
2003	485.300	434.846	17.3	69.351	89.6	6270
2004	538.500	510.805	17.5	70.652	94.8	7729
2005	617.700	593.493	16.2	72.000	96	8242
2006	744.800	637.197	7.4	73.857	85.6	8650
2007	859.303	666.835	4.6	75.553	74.4	8826
2008	994.055	708.307	9.6	76.576	71.2	9249
2009	1150.619	755.297	6.6	77.701	65.6	9720
2010	1371.800	888.715	17.6	80.466	64.7	11044
2011	1508.600	1044.898	17.5	81.597	69.2	12805

2012	1608.600	1238.119	18.4	82.743	76.9	14963
2013	1737.600	1527.377	23.3	84.531	87.9	18068
2014	1824.786	1756.432	25.4	86.876	89.3	20078
2015	1967.034	2134.876	27.7	90.385	93.4	23217
معدل متوسط النمو			15.3		75.6	

* احتساب النسب من قبل الباحث

المصدر- وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية، القاهرة، 2008، ص 11,12,13

من الجدول رقم (4) نلاحظ ما يلي:

أ- ارتفاع قيمة الدين العام الداخلي من مليون جني 113.688عام 1992, ليصل إلى 1527.377 مليون جنيه عام 2013 بمعني أن الدين الداخلي زاد بمقدار 141 مرة، وقد بلغ معدل متوسط نمو الدين الداخلي 15.3.

ب ـ بلغت نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي 86.3% عام 1990, وزادت في الارتفاع لتصل 96% عام 2005، وبعد ذلك انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 69.2% عام 2011, ثم ارتفعت من جديد لتصل الي نسبة تقدر 93,4 عام 2015 , وقد بلغ متوسط النمو نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحل الإجمالي إلى 75.6% خلال مدة الدراسة، وهكذا يمكن القول أن الدين الداخلي في مصر يتحرك في حدود غير أمنة وفقاً لمعاهدة ماستريخت التي تنص على ألا يتجاوز تلك النسبة 60%، وهذا ما بينه الشكل التالي.

ج ـ يتضح من الجدول أن متوسط نصيب الفرد من الدين الداخلي قد تزايد خلال فترة الدراسة فقد بلغ 1792 الف جنيه عام 1990 وظل يتزايد سنة بعد الأخرى حتي وصل إلى11044 الف جنيه عام 2010, وهكذا بقي في الارتفاع المتذبذب حتي نهاية الدراسة .

المبحث الثاني ـ تطـــور حجم الاستثمارات القطاع الخاص ونسبته الي اجمالي الاستثمار المحلي في مصر:

يستخدم تعبير القطاع العام للدلالة على الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة وتطبيقاً لهذا التعبير نجد أن لمصر قطاع عام قبل ثورة يوليو 1952 وإن كان استثناء أملته الضرورات، ووسيلة لخدمة للاستعمار والطبقات الاجتماعية المسيطرة. فنشأة القطاع العام بعد ثورة يوليو 1952 لم يكن من ضمن الأهداف الرئيسية للثورة، فقد ساد الاعتقاد آنذاك بأن تحقيق التنمية الاقتصادية لن يتم دون الاستعانة برأس المال الخاص الوطني والأجنبي، ومن ثم سعت الدولة إلى جذبه باتخاذ مجموعة من الإجراءات والقوانين وغيرها من الامتيازات الجمركية والضريبية التي تهدف لتشجيع

الاستثمار. (14) ، وحيث لم يأتي الاهتمام بالاستثمار الخاص والقطاع الخاص فجأة بعد إقرار برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1991، لكنه أمر واقع قبل ذلك بكثير فبالنظر لوضع الاستثمار الخاص في الفترة التي سبقت ثورة يوليو، نجد أن الاستثمار الخاص في مصر مهيمن على غالبية النشاط الاقتصادي، وكان القطاع الخاص وبالأخص القطاع الخاص الأجنبي، ونتيجة لضآلة النتائج التي تمخضت عنها قوانين الاستثمار السابقة فقد أستمرت حدة الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد المصري في الازدياد، مما أدى لقيام الحكومة المصرية بتوقيع اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 1991 نتج عنها إتباع مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية الصندوق والبنك الدولي (15) .

مما سبق يتضح أن الاستثمار الخاص في مصر يتسم بالتقلب بشكل عام نتيجة التأثير بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاعتبارات الأيدولوجية خاصة وأن الاقتصاد المصري قد شهد تطبيق العديد من السياسات الاقتصادية وفقاً للنظام الاقتصادي المتبع، من تخطيط مركزي محكم في عهد محمد على، ثم إلى حرية اقتصادية خلال الفترة التي تلت حكم محمد على وحتى قيام ثورة يوليو 1952، ثم إلى النظام الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي بداية من الستينات، ثم الانفتاح الاقتصادي منذ السبعينات من القرن الماضي وأخيراً برنامج الإصلاح الاقتصادي الموضوع منذ 1986، وبدأ تطبيقه عام 1991.

وسوف نتناول تطـــور حجم الاستثمار القطاع الخاص في مصر من خلال توزيع الاستثمار الخاص ونسبته من الناتج المحلى الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من هذه الاستثمارات .

2- الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي:

جدول رقم (5) الاستثمار العام والخاص ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (1990-2015)

السنة	عدد السكان	الناتج المحلى الإجمالي	الاستثمار الخاص	إجمالي الاستثمار	نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج	نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج
1990	54.170	112.500	10396	30444.3	9.2	27
1991	55.296	139.100	11702	32403.3	8.4	23.2
1992	56.323	157.300	10551	32732.2	6.7	20.8
1993	57.540	175.000	11217	40014.8	6.4	22.8
1994	58.765	204.000	16135	46021.2	8	24
1995	59.699	229.415	20700	54888.2	9	24
1996	60.726	256.300	28217	68480.8	11	26.7

21.3	7.1	61348.6	20690	287.420	61.340	1997
20.8	9.8	64023.9	30430	307.600	62.640	1998
19	9	64448	30909	340.130	63.972	1999
17.7	8.9	63581.8	32211.4	358.700	65.300	2000
17.8	8.4	67511.5	31846.4	378.900	66.630	2001
16.3	8	68103.1	33646	417.000	67.970	2002
16.3	7.6	79556.6	37100	485.300	69.351	2003
18	8.6	96456.4	46417	538.500	70.652	2004
18.7	10.7	115740.9	66320	617.700	72.000	2005
20.8	13	155342.6	97300	744.800	73.657	2006
22.2	14.4	199535.7	129080	895.303	75.553	2007
19.8	9.6	197137.2	95476	997.055	76.576	2008
20.6	11	231827	126738	1150.619	77.701	2009
16.6	10.3	229066.2	141676	1371.800	80.466	2010
16.3	10.2	246068.7	153523	1508.600	81.597	2011
15	9	241612.2	145712.2	1608.600	82.743	2012
15.2	9.4	265091.3	164946.9	1737.600	84.531	2013
22.70	10.01	276589.4	167889.9	1824.786	86.876	2014
23.45	11.6	278979.5	187655.6	1967.034	90.385	2015

من الجدول رقم (5) نلاحظ ما يلى:

1ـ بالنظر إلى تطور الاستثمار الخاص، نجد أن الاستثمار العام ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي هي أكبر من نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالي حتى عام 2004 م ثم تغيرت النسب لصالح القطاع الخاص حتى عام 2013، فقد تزايدت الاستثمارات الخاصة خلال عام 2005 بنحو 66320 مليون جنيه أي بنسبة تقدر 10.7 % من الناتج المحلى الإجمالي، ومن حيث بلغت استثمارات القطاع العام في 2005 بنحو 49415.9 مليون جنيه وبنسبة تقدر بنحو 8% من الناتج المحلى الإجمالي.

2- في عام 1990 كان إجمالي الاستثمارات الخاصة المنفذة نحو 10396 مليون جنيه وبنسبة 9.2 % من الناتج المحلى الإجمالي، في حين بلغ إجمالي الاستثمارات الخاصة المنفذة بنحو66320 مليون جنيه وبنسبة 10.7% في عام 2005.

3- أن السياسة الاقتصادية في المجمل في مصر تهدف إلى تفعيل دور القطاع الخاص وزيادته في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلى الإجمالي فهي قد تزايدت من 9.2% في بداية الفترة الدراسية أي في عام

1990, إلى 14,4 % في عام 2007 بالمقارنة بنسبة اجمالي الاستثمار في الناتج المحلى الإجمالي فهي تناقصت من 27% في عام 1990، إلى 23,4% في عام 2015 من الناتج المحلى الإجمالي. في أغلب فترة الدراسة، ولقد بدأت المساهمة الحقيقية للقطاع الخاص منذ بداية 2005 تحديداً، حيث ارتفعت النسبة المساهمة لتصل الي 10,7%, وهذه الفترة هي قليلة من عمر فترة الدراسة.

النتائج :

1- أن الإيرادات النفطية تتوقّف بشكل كبير على أسعار النفط التي تتوقف بدورها وبشكل كلـــي تقريباً على أوضاع السوق الدولية، وتتأثر بالتالي بتغيرات الاقتصاد الدولي بصورة عامة واقتصاد الدول الصناعية المستوردة بصورة خاصة، فإن أي تغير في أوضاع هذه الاقتصاديات من شأنه أن يؤثر تأثيراً مباشراً وفي نفس الاتجاه على الاقتصاد الليبي .

2ـ ففي الفترة الدراسية (1980 – 2015) شكلت الصادرات النفطية أكثر من 76% من إجمالي الصادرات الليبية، ونظراً ، فانخفاض أسعار وإيرادات النفط خلال فترة الثمانينات والتسعينات قد أنعكس على انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الإيرادات العامة، وهذا عائقاً أمام تحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية وهذا ما يؤثر على الاستثمار.

3ـ عند تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد خلال الفترة 1990 – 2015 وجد أن هناك من الملاءة المالية الكبيرة التي يتمتع بها البنك المركزي الليبي فقد خسر سعر الدينار خلال الأزمة كحقول النفط وأصبح سعر صرف العملة الليبية يتحدد هبوطاً وصعوداً على واقع تطور التفجيرات الأمنية والقتال الدائر بالصواريخ فضلاً عن التهديدات المتبادلة بين الأطراف المتنازعة، الأمر الذي أدخل ليبيا في مرحلة مالية واقتصادية حرجة وخطيرة جداً، كما أعترف بذلك رئيس إدارة الأسواق المالية في البنك المركزي الذي توقع انكماشاً كبيراً في الاقتصاد، واستنزافاً لمزيد من الأموال، وتأخيراً في جميع المجالات لسنوات قادمة، رغم مدخرات ومصادر الدخل الكبيرة.

4ـ كما عملت الدولة الليبية على التحكم في عجز الموازنة وخفضه بل وتحقيق فائض في السنوات الأخيرة من الدراسة، والاعتماد على سياسة التمويل الداخلي لسد العجز في الموازنة العامة.

5ـ وفقاً لمعاهدة ماستريخت الحجم الأمثل للدين العام الداخلي في الاقتصاد الليبي كان في الحدود الآمنة فهو لم يتجاوز 19.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة

الدراسة، وهذا يثبت صحة الفرض القائل إن نسب الدين العام المحلي إلي الناتج المحلي الإجمالي وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها ووفقا للمعاهدة ماستريخت والتي تنص علي إلا تتجاوز تلك النسبة 60%،حتى يمكن القول إن الدين العام المحلي يتحرك في حدود أمنة،

6ـ تزايد نصيب الفرد من الدين العام الداخلي في الاقتصاد الليبي في عقد الثمانينات والتسعينات واستمرت هذه النسبة حتى عام 2003، فكان نصيب الفرد 96 دينار عام 1980 ، ثم ارتفع ليصل إلى 894 دينار في عام 1990، وبعد ذلك ارتفع ليصل إلى 1.120 دينار في عام 2000، ثم بدأ بالانخفاض ليصل إلى الصفر في عام 2004، ثم ارتفع ليصل إلى 325 دينار في عام 2011، ثم ينخفض إلى الصفر في عام 2012، ثم يرتفع مرة أخرى في عام 2015 ليصل إلى 1.345 دينار، وحيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدين 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة وهو معدل منخفض يشير إلى أن العبء الملقى على الأجيال القادمة خفيف.

7ـ ويلاحظ أن دولة ليبيا اعتمدت وبصفة أساسية على الإيرادات النفطية في الفترة الممتدة من 1990 – 2015 ، فكانت نسبة الإيرادات النفطية أكثر من 76% من إجمالي الصادرات الليبية.

8ـ عند المقارنة بين المساهمة الكلية لكل من اجمالي الاستثمار والاستثمار الخاص نجد أن نسبة المساهمة للقطاع العام أكبر من القطاع الخاص في أغلب فترة الدراسة، ولقد بدأت المساهمة الحقيقية للقطاع الخاص منذ بداية عام 2007 تحديداً، وهذه الفترة هي بسيطة من عمر فترة الدراسة.

9ـ كذلك يلاحظ أن الإيرادات النفطية ما زالت تشكل المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، حيث تبلغ مساهمته نحو 92% من إجمالي الإيرادات العامة لعام 2005 (16)

دولة مصر :

10- تزايد متوسط نصيب الفرد في الاقتصاد المصري من الدين العام الداخلي فبعد أن كان يقدر بـ 1792 جنيه للفرد في عام 1990 ، فاصبح نصيب الفرد 23.217 جنيه في عام 2015، وأن الحجم الأمثل للدين العام الداخلي في مصر كان في حدود غير آمنة خلال الفترة الدراسية.

11- طبقاً لمعاهدة ماستريخت فان الحجم الأمثل للدين العام الداخلي في الاقتصاد المصري كان في الحدود غير الآمنة فهو تجاوز 75.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وهذا يثبت صحة الفرض القائل إن نسب الدين العام المحلي إلي الناتج المحلي الإجمالي وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها ووفقا للمعاهدة

ماستريخت والتي تنص علي إلا تتجاوز تلك النسبة 60%،حتى يمكن القول إن الدين العام المحلي يتحرك في حدود أمنة .

12- عند المقارنة بين المساهمة الكلية لكل من اجمالي الاستثمار والاستثمار الخاص نجد أن نسبة المساهمة للقطاع العام أكبر من القطاع الخاص في أغلب فترة الدراسة، ولقد بدأت المساهمة الحقيقية للقطاع الخاص منذ بداية عام 2005 تحديداً، وهذه الفترة هي بسيطة من عمر فترة الدراسة.

13- وللعلم نلاحظ ازدياد حجم الاستثمار الخاص لإجمالي الاستثمارات في الاقتصاد المصري منذ عام 2005، من حيث القيمة والنسبة وهذا يدل أو يؤدي إلى ازدياد في مستوى تراكم رأس المال وازدياد ومستوى الاستثمار في المعدات والآلات الذي ينتج عنه ازدياد رأس المال أو الهياكل القاعدية وهي مشاريع البنية التحتية، وهذا – أيضاً- يشير إلـــى فرص ومجالات الاستثمارات المتاحة في الاقتصاد المصري جيدة نتيجة لزيادة القوة الشرائية والدخول، ونتيجة للزيادة المستمرة في عدد السكان.

التّوصـــــيات:

1– العملُ علي تنويع الاقتصاد الليبي وضرورة تنمية المواد الأولية في الصناعات وتنمية السلع الزراعية وتقديم الدعم لهاذين القطاعين لكي يساعد في مساهمة وزيادة الانتاج وتنويع الايرادات الأخرى غير النفطية.

2- العملُ علي تعزيز العلاقات التجارية والثنائية مع أكثر عدد من الدول وخصوصاً العلاقات الاقتصادية الجديدة في مشاريع استراتيجية .

3- يجب علي الحكومة السعي إلى وضع آليات أكثر مرونة وشفافية مع إيجاد أجهزة رقابية قادرة على التحكم في حالات العبث بالمال العام المخصص للبلديات وضمان انفاقه وفق معايير اقتصادية وقانونية علي الأوجه والمجالات المخصص لها والمنسجمة مع التوجهات العامة المدرجة في خطة التنمية المستدامة.

4- العملُ علي الحفاظ علي الملاءة المالية التي يتمتع به البنك المركزي الليبي , والسعي إلى تصحيح السياسات الاقتصادية لا يجاد حلول المناسبة لرفع من قيمة الدينار الليبي , وافساح المجال أمام القطاع الخاص .

الهوامـــــــــــش :

1- عبدالناصر عزالدين ابوخشيم,2008,دور الدولة في التنمية المستدامة, مجلة البحوث الاقتصادية, المجلد التاسع عشر ,العدد الثاني, مركز البحوث للعلوم الاقتصادية, ص 141.
2- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمعرفية خلال الفترة 1966 – 2000 أدارة البحوث والإحصاء، اصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي، 1971 – 2000، جدول رقم 4 ، ص ص 3، 4.،ص-43
3- إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية ، الشراكة بين القطاع العام (الحكومي) والقطاع الخاص ، دائرة المالية، حكومة دبي،2010.ص99)
4- مصرف ليبيا المركزي الإحصائيات النقدية والمالية خلال الفترة 2000 – 2010، ادارة البحوث والإحصاء، أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي، جدول رقم 5، ص ص 5، 6، 7.
5- مصرف ليبيا المركزي ، 2010 ، ص- 74
6- مصرف ليبيا المركزي ،التقرير السنوي والسادس والخمسون، السنة المالية 2012, ص34.
7- مصرف ليبيا المركزي ، 2012 ، ص،5 – 79).
8- اللجنة العامة للتخطيط والمالية سابقاً، 2006 ، ص- 177).
9- مصرف المركزي ليبيا ، 2012 ، ص -79).
10-) سليمان, 2009, ص189)
11- عبدالسلام, علي عطية,2005 ، ص- 149).
12- سليمان, دور الدولة في التنمية المستدامة, مجلة البحوث الاقتصادية, المجلد التاسع, العدد الأول, 2009, ص189 .ص ص 122-182
13- وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية , الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية , ص11,2008
14- مصطفي محمود. الدين والاستثمار الخاص في مصر , مجلة التجارة وادارة الاعمال , جامعة حلوان , ص128, 2010
15- أحمد فؤاد , ظاهرة عدم التأكد وتأثيرها علي محدودية الاستثمار الخاص في مصر ,مجلة محكمة , جامعة القاهرة ,2008, ص24..
16- تطور إيراد النفط وإيرادات الضرائب ص 88
ـ وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية، القاهرة، 2008، ص 11,12,13 .